مقومات الاستثمار

اعتماد استراتيجية ملائمة .

الاسترشاد بالأسس العلمية لاتخاذ القرار .

مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة .

تعددت استعمالات كلمة الاستراتيجية حتى شملت مختلف المجالات، فقد يوصف الموقع بالاستراتيجي، القرار استراتيجي، المنتوج أو السلعة، المورد، المشروع، التفكير و ما إلى ذلك من الاستعمالات.
فالاستراتيجية علم بتبنيها لمختلف النظريات العلمية وتداخلها مع العلوم الاجتماعية والدقيقة والعسكرية، وفن لأنَّ ممارستها تختلف من شخص إلى آخر وتعتمد على لمسات القائد الشخصية والمهارات المكتسبة والخبرات المتراكمة له.

ولهذا السبب ليس للاستراتيجية معنى محدد متفق عليه، لأنَّ معناها مرتبط بالقضية التي توظفها، وبالأشخاص الذين يسطرونها

وهي علم وفن استخدام الوسائل والقدرات المتاحة في إطار عملية متكاملة يتم إعدادها والتخطيط لها، بهدف خلق هامش من حرية العمل يعين صناع القرار على تحقيق أهداف سياستهم العليا

ففيما يتعلق **بالاستراتيجية الملائمة** فإنها تتوقف بشكلٍ أساس على أولويات المستثمر ، والتي يكشف عنها أو يعبر عنها منحنى تفضيله الاستثماري والذي يتشكل من رغبات المستثمر تجاه كل من الربحية والسيولة والأمان . هذه المتغيرات تحدد في الوقت نفسه ميل هذا المنحنى ، فضلاً عن عوامل ذاتية خاصة بالمستثمر مثل العمر ، الوظيفة ، الدخل ، الحالة الاجتماعية ، الحالة الصحية ... الخ .

فالربحية تتأشر من خلال معدل العائد المتوقع من الاستثمار ، بينما السيولة والأمان فيعبر عنهما بالمخاطرة التي يكون المستثمر مستعداً لقبولها في ضوء العائد المتوقع من الاستثمار. وبذلك، فإن النقاط على منحنى التفضيل الاستثماري الموضح في الشكل أدناه تمثل خيارات للمستثمر لعوائد معينة في ظل درجات مقبولة من المخاطرة .

منحنى التفضيل الاستثماري

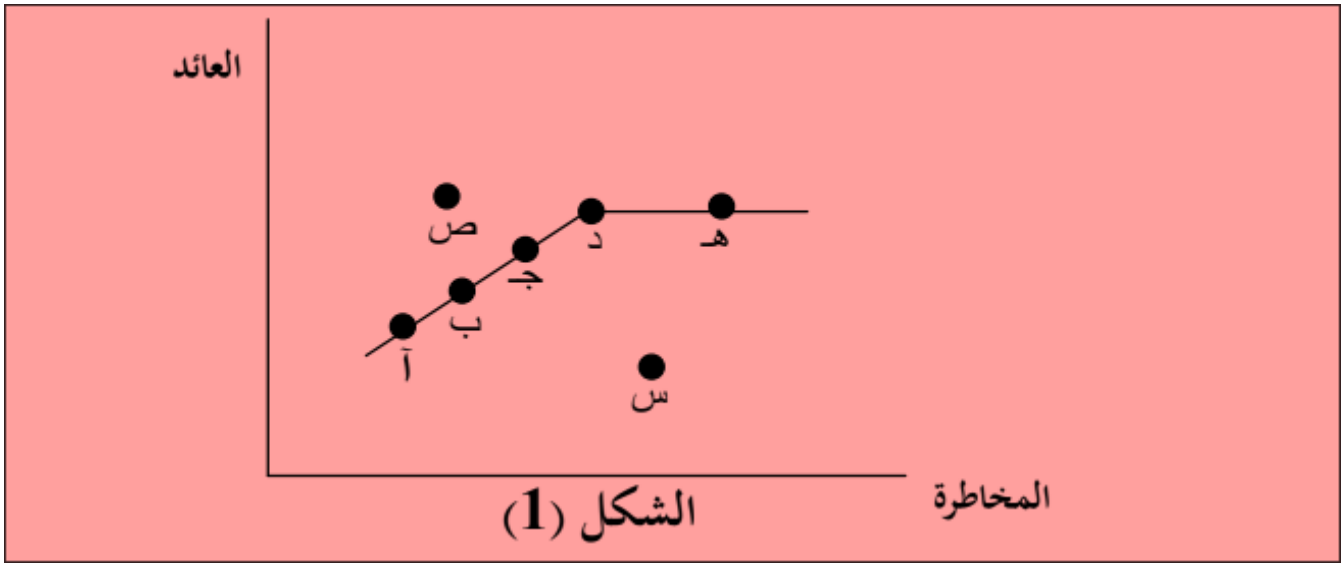

الشكل (1)

ويلاحظ من الشكل أعلاه أن كل من (آ ، ب ، **جـ** ، د ، **هـ**) تمثل أدوات استثمارية مقبولة من قبل المستثمر لأنها تقع على منحنى تفضيله ، بينما الأدوات (س ، ص) فإنها غير مفضلة لدى المستثمر ، إما لأنها لا تحقق العائد المرغوب (كما هي في س) أو لأنها غير متاحة (كما هي في ص).

ووفقاً لمنحنى التفضيل الاستثماري بالإمكان تصنيف المستثمرين إلى ثلاثة أشكال :

الأول : المستثمر المتحفظ : الذي يكون حساساً جداً لعنصر المخاطرة .

الثاني : المستثمر المضارب : الذي يعطي الأولوية لمسألة الربحية ما يجعل حساسيته للمخاطرة متدنية .

الثالث : المستثمر المتوازن : وهو المستثمر الرشيد الذي يهتم بكل من العائد والمخاطرة بشكلٍ متوازن .

أما بالنسبة **للاسترشاد بالأسس العلمية في اتخاذ قرار الاستثمار** ، فهو بقصد أن يكون القرار رشيداً . وحتى يكون القرار رشيداً ، فعلى المستثمر أن يوظف أولاً المنهج العلمي في اتخاذ القرار لناحية تحديد الهدف من الاستثمار ، تهيئة البيانات والمعلومات الملائمة لاتخاذ القرار ، تحليل ودراسة الجوانب المالية للبدائل الاستثمارية ، اختيار البديل الاستثماري الأفضل . والمسألة الأخرى التي يجب على متخذ القرار الاستثماري أن يأخذها بعين الاعتبار هي اعتماد عدد من المبادئ والمعايير كأساس لاتخاذ القرار ، ومن أهمها :

الاسترشاد بالاسس العلمية بمعنى ان يكون القرار عقلاني رشيد لتحديد الهدف من الاستثمار من خلال
تهيئة بيانات ومعلومات ملائمة
تحليلودراسة الجوانب المالية
اختيار البديلالاستثماري الافضل

مبدأ تعدد الخيارات (البدائل الاستثمارية) : حتى يكون المستثمر في وضع قادر فيه على إجراء المفاضلة بين البدائل واختيار البديل الأفضل الذي يتناسب مع الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه . وكلما كانت البدائل كثيرة ومتعددة فإنها تعطي متخذ القرار مرونة أكبر وتمكنه من اتخاذ القرار الصائب .

مبدأ الخبرة والتأهيل : وهذا يعني أن قرار الاستثمار بما يتضمنه من حيثيات وما يستلزمه من إمكانات فنية وعلمية قد لا تتوافر لدى العديد من المستثمرين ، الأمر الذي يستلزم الاستعانة بمشورة المختصين في هذا المجال.

مبدأ الملاءمة : بمعنى اختيار المجال الاستثماري المناسب ، وكذلك الأداة الاستثمارية المناسبة في ذلك المجال بما ينسجم وظروف المستثمر سواء كان فرداً أو مؤسسة .

مبدأ التنويع أو توزيع المخاطر الاستثمارية : أي اختيار عدد من الأدوات الاستثمارية بغية تخفيض أثر المخاطر وخاصةً المخاطر غير النظامية .

طبيعة العلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة:

عائد الاستثمار هو"**العائد الذي يحصل عليه صاحب رأس المال مقابل تخليه عن الاستمتاع بماله للغير ولفترة زمنية معينة**"، أويمكن أن يعرف على انه " **ثمن لتحمل عنصر المخاطرة اوعدم التأكد**"، وكلما كان طموح المستثمر بالحصول على عائد اكبر كانت درجة المخاطرة اكبر فالعلاقة طردية. وهناك علاقة أيضا بين طول فترة الاستثمار ودرجة المخاطرة، أي كلما زادت الفترة لاسترجاع رأس المال المستثمر زادت درجة المخاطرة. والمخاطرة تظهر نتيجةلظروف عدم التأكد المحيطة باحتمالات تحقيق أم عدم تحقيق العائد المتوقع. والعلاقة بين العائد ودرجة المخاطرة تكون متباينة بحسب طبيعة وحجم الاستثمار.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين **العائد والمخاطرة** ، فمن البديهي أن المستثمر يربط قراره الاستثماري بمتغيرين أساسيين هما : العائد المتوقع من الاستثمار ودرجة المخاطرة المرافقة للأداة الاستثمارية. ولهذا ، على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الاستثماري أن يعرف مقدماً كل من العائد المتوقع ودرجة المخاطرة ، بمعنى أن عليه أن يتنبأ بكل من العائد ودرجة احتمال تحقق هذا العائد . وفي ضوء تقدير درجة احتمال تحقق العائد تتحدد درجة المخاطرة لأن درجة المخاطرة تقاس باحتمال عدم تحقق العائد المتوقع . وهناك العديد من الأساليب الإحصائية التي يمكن الاستعانة بها في التنبؤ والشائع منها كل من التباين والانحراف المعياري .

فالأرباح على الأسهم تتحقق بوسيلتين ، أي تأتي من خلال قناتين : الأولى تتخذ شكل أرباح نقدية توزعها الشركات على حملة الأسهم ، والثانية الأرباح الرأسمالية التي تنجم عن ارتفاع أسعار الأسهم في السوق . كما أن الاستثمار في الأوراق المالية يعدّ من قبيل الاستثمارات السائلة التي يمكن بيعها بسهولة . فإذا كانت الصعوبة تكتنف تحويل الاستثمارات إلى نقود ، فإنها في الغالب تفقد قيمتها المالية . ولهذا ، فإن الاستثمارات السائلة تمنح المستثمر الشعور

ومن المفيد الإشارة إلى أن مشكلة العلاقة بين العائد والمخاطرة تظهر في اتخاذ القرار الاستثماري الخاص باختيار مجال الاستثمار ، فهل يتجه نحو الاستثمارات الحقيقية أم المالية . وعلى الرغم من عدم وجود قواعد عامة يمكن الركون إليها في هذا الخصوص ، إلاّ أنه يمكن تأشير بعض النقاط قد تفيد في اتخاذ القرار . فالاستثمار في الأوراق المالية وبخاصة الأسهم يتسم بميزة قد لا تتوافر في غيره من الاستثمارات وخاصة في مسألة الربح أو العائد .

بالأمان وتمنحه الفرصة لتبديل مراكزه الاستثمارية وتصحيح أخطائه . كما أن الاستثمارات السائلة تتميز بالمرونة وتجعل المستثمر قادراً على مجابهة الظروف الاقتصادية المتغيرة .

وعموماً ، فإن الأوراق المالية أصول متحركة يسهل نقلها ، وبذلك تكون إدارتها سهلة ولا تحتاج إلى صيانة ، لكنها تتطلب الحيطة والحذر واليقظة .

ثانياً/ التمييز بين المستثمر والمفاهيم الاخرى.

- **الاستثمار هو استخدام الموارد المتاحة في اصول متنوعة بهدف الحصول على عائد سنوي مقابل تحمل ادنى درجة من المخاطر**
- **المضاربة بانها استخدام الاموال في اصول متنوعة بهدف الحصول على عائد مرتفع بمقابل درجة مخاطرة عالية**
- **المقامرة وهي المراهنة على دخل غير مؤكد ويستخدم لوصف حالة الفرد الذي تكون لديه الرغبة على تحمل مخاطر كبيرة من اجل الحصول على عائد مرتفع وغير مؤكد ويقال عن هذا الفرد مقامر**

- سعر الفائدة (علاقة عكسية طبقاً للمفهوم الاقتصادي للاستمار).
- الكفاية الحدية لرأس المال (الإنتاجية الحدية لرأس المال المستثمر اوالعائد على رأس المال المستثمر).
- التقدم العلمي والتكنولوجي.
- درجة المخاطرة.
- مدى توفر الاستقرار الاقتصادي والسياسي والمناخ الاستثماري.
- عوامل أخرى: مثل توفر الوعي الادخاري والاستثماري وكذلك مدى توفر السوق المالية الفعالة.

/ الأهمية الاقتصادية للاستثمار.

- يعد الاستثمار المحرك الحقيقي للاقتصاديات الوطنية للنهوض بعجلة التنمية حيث تقاس قوة الاقتصاديات الحديثة بمدى حيوية الجانب الاستثماري لها ،
- المساهمة في زيادة الدخل القومي وزيادة الثروة الوطنية، وخلق فرص عمل جديدة والقضاء على البطالة من خلال استخدام الأيدي العاملة،
- إحداث التطور التكنولوجي من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة حيث تؤدي إلى تخفيض الكلف وزيادة الإنتاج من سلع وخدمات الذي يؤدي بدوره إلى الأمن الاقتصادي للمجتمع والتخلص من التبعية لمجتمع آخر،
- دعم الموارد المالية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشاريع الاستثمارية من ضرائب للحكومة،
- أيضا دعم الميزان التجاري وميزان المدفوعات والمساهمة في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة،
- وكذلك للاستثمار دور في توظيف أموال المدخرات وتقديم العوائد للمدخرين،

أما على الصعيد القطاع الخاص فتتجلى أهمية الاستثمار من خلال أبعاده الاستراتيجية والمالية إذ إن قرار الاستثمار متعلق باستراتيجية الوحدة الاقتصادية على المدى الطويل ، أي متعلق بمستقبل الوحدة، إذ ينبغي خلق إمكانيات جديدة واستغلالها، من أجل توسيع حجم الوحدة الاقتصادية في حين أن قرارات الاستثمار في المدى القصير هي قرارات تكتيكية تدرج في إطار الهيكل والإمكانيات المتاحة والمتوفرة لدى الوحدة الاقتصادية ، ويكتسب الاستثمار أهميته وخطورته على مستقبل الوحدة الاقتصادية، كاستثمارات تحسين القدرة الإنتاجية والاحتكارية، لأن هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى تغيير بنية الوحدة الاقتصادية، وبالتالي تحويلها من الواقع الحاضر